الخلاصة

إن الاتجار بالبشر لأغراض العمل القسري ظاهرة إجرامية قديمة لم تفلح البشرية بالقضاء عليها على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل الحد منها ومنع تفاقمها بوصفها جريمة تتعارض مع الكرامة الانسانية فهي نوع من العبودية الحديثة والتي تعد انتهاكا صارخا لحقوق الانسان بل هي جريمة ضد الانسان ذاته .

وجريمة الاتجار بالبشر لأغراض العمل القسري كصورة من صور الاتجار بالبشر بشكل عام هي جريمة عمدية مركبة من افعال متعددة ، التجنيد ، النقل ، الايواء ، الاستقبال . ويستخدم الجناة وسائل متعددة لإخضاع ضحاياهم ، كاستخدام القوة أو التهديد باستعمالها أو الخطف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة الضعف أو بإعطاء أو تقديم المبالغ المالية أو المزايا لشخص له سلطة او ولاية على شخص آخر لغرض استغلالهم في العمل القسري من دون أجر أو أجر بسيط .

وأخذت هذه الجريمة تنتشر بسرعة كبيرة بحيث تعدت حدود الدولة ، لذا نجد أن الدول والمنظمات الدولية والوطنية اهتمت بتعزيز سياستها في مكافحة هذه الجريمة وخصوصا أن أغلب ضحاياها من الفقراء من النساء والاطفال الباحثين عن العمل من اجل تحسين وضعهم المعاشي والامل في حياة أفضل .

وللإحاطة بموضوع (جريمة الاتجار بالبشر لأغراض العمل القسري) فقد تناولت الرسالة في فصلين سبقتهما مقدمة

وتناولت في الفصل الاول فكرة جريمة الاتجار بالبشر لأغراض العمل القسري عبر مبحثين ، خصصت المبحث الأول للتعريف بجريمة الاتجار بالبشر لأغراض العمل القسري وافردت المبحث الثاني لأساس تجريم الاتجار بالبشر لأغراض العمل القسري.

واستعرضت في الفصل الثاني الأحكام الموضوعية لجريمة الاتجار بالبشر لأغراض العمل القسري ، حددت في المبحث الاول اركان الجريمة. واستعرضت في المبحث الثاني الجزاء الجنائي لجريمة الاتجار بالبشر لأغراض العمل القسري وآليات مكافحتها .

وختمت الرسالة بأهم ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات .